

على انهما كذا متافا ذاهوا نقص يسقط من الثمن بقدر حاقوته  
 عرصه لرجل العارة لرجلين باع احدهما جملة العارة بغير اذن  
 شريكه لم يصح ذكر محمد في الصلح حايط بين رجلين باع احدهما  
 نصيبه بغير اذن شريكه لم يصح رجل اجر امانة فباعها من  
 آخر قبل انقضاء امانة الاجارة ثم باعها من المتاجر فابيع  
 الثاني لازم ولا اخران بطالبه بالثمن لان بيع الاو كان موقفا  
 على مضي مدة الاجارة غير لازم وبيع الثاني للمتاجر وقع لازما  
 بضمن فسخ الاول ولو اشترى بقره بشرط انها حاملة فاذا لم  
 تكن فانه يرد بالفاسد والبيع ولو لم يشترط فوجده حاملة لا يرد  
 بخلاف الجارية لان الحمل في البهايم زيادة وفي الجارية يجب  
 ولو اشترى عدل فابند ففتح بعد عشر من سنة فوجد بعضه  
 تحت العدل سود فله ان يرد وخيار العيب الرؤية لا بطلان  
 بمضي الزمان رجل اشترى من رجلين دارا فباع احدهما  
 فوجد المشتري بالمبيع عيبا فله ان يرده على البائع لان الصفة  
 لما كانت متحقة كان في حق المشتري بمنزلة شفعة احد رجل  
 وقع الدال نصف متقال من الدؤل ولو يبيعه فضم الدال اليه  
 نصف متقال من جنسه وباعه وغلط في الحساب والمشتري غائب

لا يلزم

لا يلزم على البائع شي بعني الدلال ويرجع على المشتري بما غلط  
 عند اشترى بقره ونفا ايضا فاذا زوال البقرة فقد ذمت من مال  
 البائع رجل اشترى حمارا بثمن موجد الماسة اشترى فأتى الى ر  
 قبل الاجل وقد ظهر عيب في البيع فانه يوضع عنه نقصان العيب  
 ويدفع اليه الباقي ولا يجبر عليه قبل حلول الاجل اما لو دفع  
 قبل الاجل جاز لانه اسقط حق نفسه بالتعجيل بيع الوفاء وان يبيع  
 بعته منك على ان تبيعه مني حتى حيث بالثمن قال رضي الله عنه  
 هذا البيع باطل وهو من وحكم حكم الرهن مكذرا ذكر وهو الصحيح  
 وذكر الامام محمد بن الفضل البخاري مكذرا وقيل بيع فاسد  
 يوجب المكراهة التصل به القبض والاول صحيح وهذا بيع  
 اعناده اهل خرلسان وما وراء النهر وسبأه على الانقضاء  
 في الباطل الثالث والرابع ان شاء الله تعالى رجل اشترى بقره  
 على انها لا تنطح ولا ترح فولدت فاذا هي تنطح وترحم واراد  
 ان يرده ليس له ذلك لانها لما ولدت لم يكن رده باطل يرجع عليه  
 بنقصان العيب فهذا الشارة بل صدح كسر ورزق ذلك  
 زون عيب است رجل اشترى دارا بالناصري ودفع الالباع  
 النيسابوري ببيعة اليوم ثم ظهر عيب رده الدار فانه يرجع عليه

ل مطلق  
بيع دفا